قال بعضهم القياس تعريفي اضافة اذ النكرة ليس المراد بلامها
تعريفها فان تعريفها بالصلة بل بيان الجنس الذي هي
بعض منه وذلك حاصل بالنكرة فكانهم ارادوا
بالتزام كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ كي
لا يضاف ما اريد به التعريف وهو اي ما هو نكرة
فيحصل الدافع في الظاهر والحاصل حاول بعضهم
اشتراط استقبال عاملها وتقدمه فقال كانهم قصدوا
الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية باعمال ما
قبلها فيها ولما كان المعنى فيها على معنى الشرطية
وليست لها اوجبوا في عاملها كونه دليلا على الجواب
ان يكون مستقبلا وعدها من المشترك باعتبار الاكثر
والا فقد تؤنث وتثنى وتجمع كحوا يمن اختك واياما
اخواك وابوهما اخوتك فيكون من النصر وال للقائل
وغيره كحوان المصدة فان والمصدة فان وكحو السفن
المرفوع والبحر المسجور ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى
هذا مذهب الجمهور فقال المازني هي موصول حرفي
والاخفش هي حرف تعريف قال الرضي وهذا الخلاف
اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك
جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها
وقال المولى السمناني في الخلاف المراد بالموصول
والموصوف بمعنى الحدوث لانهم يقولون لذ فعل
في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي
واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المومن والكافر
والصانع والخالق فهو كما لصفة المشبهة واللام
حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح

يفصح

يفصح عن ذلك في غير موضع واستدل الجمهور برجوع الضمير اليها
في السعد نحو المرور به والضمير بالاستقراء انما يعود الى الاسم
وقول المازني رجع الموصوف بعد وقوفه برد فوه بان الحذف
الموصوف مطلقا لا يعد في غيرها الا ضرورة وليس هذا
منها ولو كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها بمصدر
والكلام رباطل وحرف تعريف امتنع دخولها على الفعل
وقد دخلت عليه نحو المرضي والمجدع واستدلت على حرفيتها
بنحو الفاعل كمرور بالضارب فالجرور ضارب ولا موضع
لال ولو كانت اسما كان لها موضع واجيب بانه خولف مقتضى
الدليل فيها لكونها على صورة الحرف فنقل اعرابها الى صلتها
ذكره الرضي وقال ابن مالك مقتضى الدليل ان يظهر
اعراب الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة
عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتاثر
بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام مفردا اجيب بلا
فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع قال بعضهم وفيه
نظر لان نحو الاعراب ان يرد على الموصول لانه المقصود
وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب
في اي الموصولة نحو جاءني الهمزة بنذ وكذا في اللذان
واللتان فمن قال باعرابهما واللذان على لغة افتمى
قال شيخنا رحمه الله تعالى ويمكن ان يجاب بان
هذا لا ينهض على ابن مالك وما استدل به لا ينافي
ما قاله لان له ان يقول انما اعرب اي وما ذكر بعده
لقوله للاعراب مع عدم قبول الصلة وحاصله انما تقدر
ظهور الاعراب في جزء الصلة لكونها جملة وكان نفس
الموصول قابلا له ظهر فيه على خلاف القياس محافظة

عراب

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)